

يعتبر المتغير العسكري من أهم العوامل المتحكمة في سلوك وقوة الدولة الخارجية كونه يطرح مدى إمكانية النظام السياسي من توظيف القوات المسلحة المتاحة كما ونوعاً لضمان الأمان القومي وحمايته من التهديدات القائمة والمحتملة، وبناء على هذا العامل تصنف الدول فالضعيفة عسكرياً هي التي تنتفي عنها القدرة الذاتية عن الدفاع عن كيانها مما يدفعها إلى الاحتماء بالخارج، وفي المقابل الدول القوية عسكرياً هي التي يكون لها تأثير سياسي إقليمياً وعالمياً، تجدر الإشارة في هذه المسألة إلى ضرورة مراعاة التطور الحاصل في القوة العسكرية بما يعني التحول من قوة الجيوش إلى قوة الطائرات إلى قوة الصواريخ وأخيراً إلى القوة النووية. يراد به مجموع الإمكانيات والموارد العسكرية المادية وغير المادية المتوفرة للدولة في وقت ما، ومقوماتها العامل الجغرافي والإقتصادي والتكنولوجي، وعلى الرغم من أن القدرات العسكرية تقع ضمن نطاق القدرات الصلبة (شن الحروب) إلا أنه قد تلبسها الدولة أثواباً من السهل غير العنيفة (القوة الناعمة - التعاون العسكري) لحت خصومها على عمل معين كأن تتدخل عسكرياً في دولة معينة لتحقيق مصالحها تحت ستار بث قيم أخلاقية أو نشر ثقافة معينة، واستعمال القوة كان وما زال وسيبقى يحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية. وتعد القوة العسكرية من العوامل المهمة من أجل البقاء لهذا أعطيت لها المكانة الكبرى في العلاقات الدولية، على عكس الجغرافية والعامل الاقتصادي اللذان يعدان أكثر ثباتاً، وعليه فإن طبيعة السياسة الدولية التي تركز على سياسة القوة، تدفع بالدول إلى السعي لكي تصبح دول نووية لما تتحققه القابلية العسكرية من كسب في مجال العلاقات الدولية.